تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج خلال العام 2023م

بلغ **مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج** في العام 2023م حوالي **131.5** مليار دولار أمريكي، **متراجعاً** بمقدار نصف مليار دولار أمريكي عن العام 2022م، وبنسبة **0.4%**، وذلك عقب الارتفاع الكبير الذي سجله في العامين 2021م و2022م والذي جاء بنسبة 9.2% و3.8% على التوالي.

تحويلات العاملين في مجلس التعاون إلى الخارج، **2019 – 2023م**

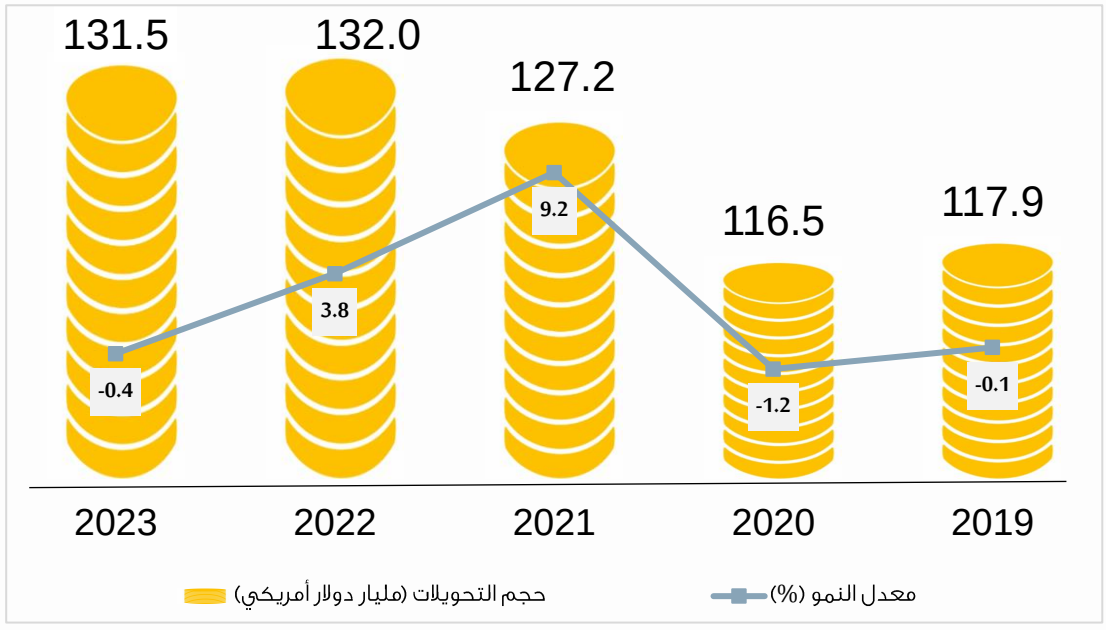

يعتبر حجم تحويلات العاملين بمجلس التعاون إلى الخارج الأعلى عالمياً، ويليه حجم التحويلات من الولايات المتحدة الأمريكية.

يأتي **انخفاض** حجم تحويلات العاملين بمجلس التعاون إلى الخارج في العام 2023م نتيجة **تراجعه** في أغلب الدول الأعضاء، وبنسب تراوحت بين 1.8% في مملكة البحرين و28.7% في دولة الكويت. في حين شهد حجم تحويلات العاملين للخارج في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان **نمواً** بنسبة 11.1% و3.7% على التوالي بذات الفترة. والجدير بالذكر، أن تحويلات العاملين من دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل النسبة الأعلى من مجموع مجلس التعاون، وبما نسبته 43.7%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 28.7%، في حين بلغت نسبة بقية الدول مجتمعة 27.6%.

تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون إلى الخارج، 2023م

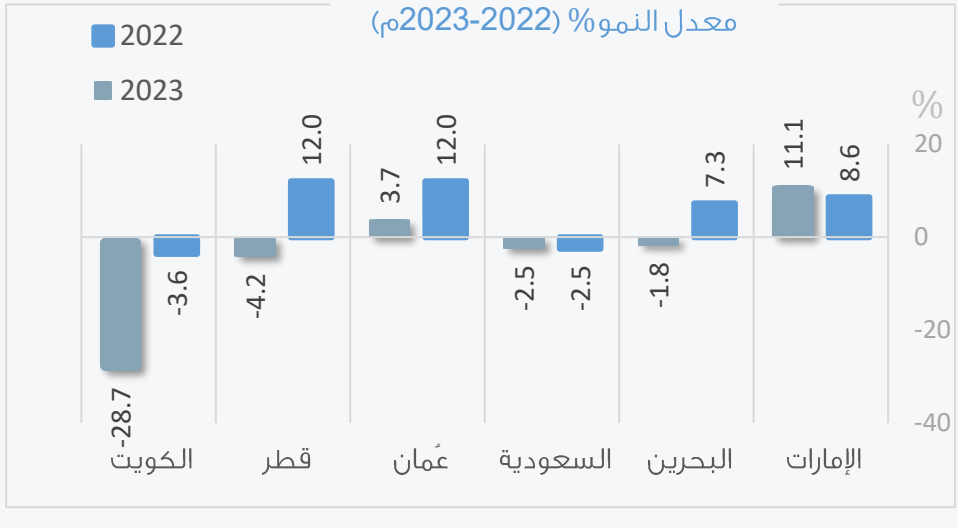

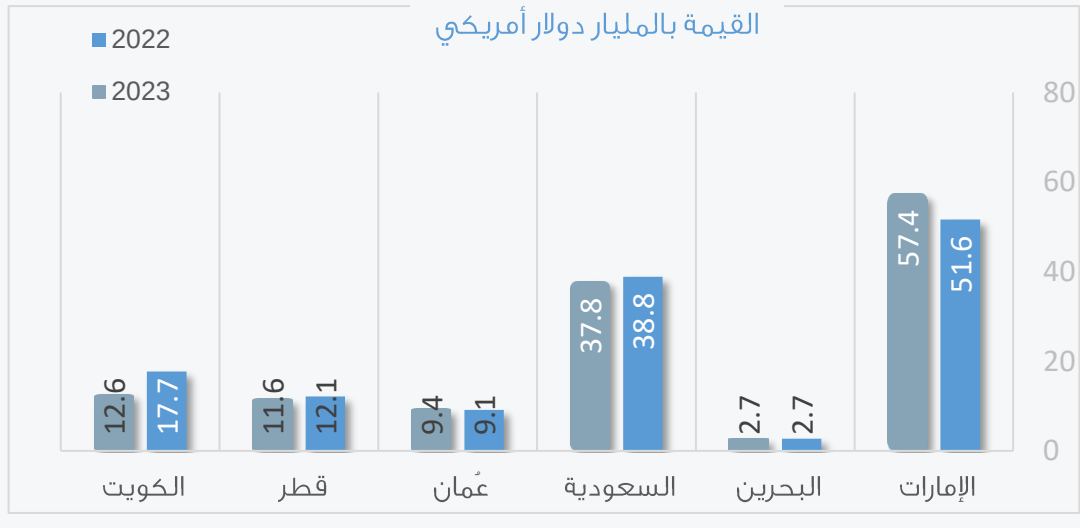

وفيما يخص نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي، يظهر أن هناك نمط تغير إيجابي لإقتصاديات دول المجلس خلال الفترة 2020 – 2023م، وذلك بالرغم من نمو مجموع التحويلات في العامين 2021 و2022م، حيث تراجعت نسبة هذه التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي الخليجي (بالأسعار الجارية) من 8.1% في العام 2020م إلى 6.0% في العام 2022م، وارتفعت النسبة بشكل طفيف في العام 2023م لتبقى عند 6.2%. وعلى مستوى الدول الأعضاء، بلغت النسبة في العام 2023م في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 11.4%، وفي سلطنة عُمان بنسبة 8.6%، وفي دولة الكويت بنسبة 7.8%، وبنسبة 6.0% و5.0% في كل من مملكة البحرين ودولة قطر على التوالي، وسجلت المملكة العربية السعودية أقل نسبة لتحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م بنحو 3.5%.

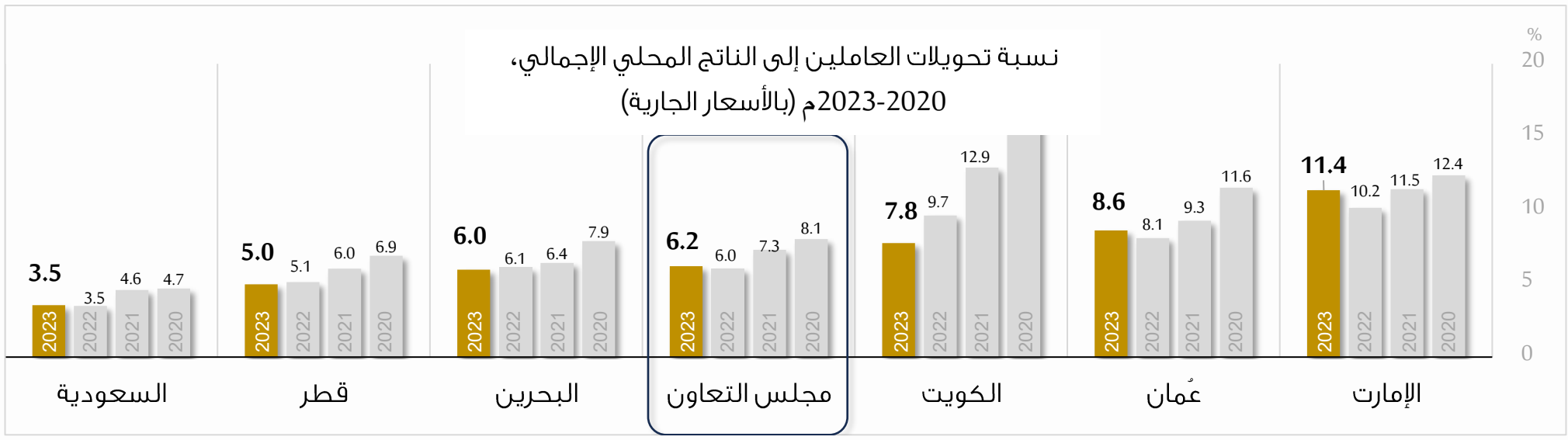

1. مصدر البيانات: النشرات الصادرة من البنوك المركزية في دول المجلس. وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.